تعريف علم الاقتصاد

لم يشهد علم الاقتصاد مند القديم الى اليوم تعريف واضح وهذا راجع الى اتساع هذا العلم وتشعب مضمونه، كما انه متطور، ولهذا لا يعتبر التعريف مهم في حد ذاته إلا بقدر ما يقدمه إلى موضوع البحث الذي يستهدفه الباحث ولهذا نحاول تقديم تعريف يتلاءم مع موضوع الاقتصاد الجزئي والذي يتركز على المشكلة الاقتصادية.

واستنادا إلى ما سبق يمكن تعريف علم الاقتصاد بأنه ذلك العلم الذي يدرس الاشكال المختلفة التي يأخذها السلوك الإنساني في إدارة وتنظيم استخدام الموارد النادرة، إنه يحلل ويشرح الكيفيات التي يقوم بها شخص اقتصادي (أو جماعة) بتخصيص الموارد المحددة وذات الاستعمالات البديلة لإشباع الحاجات المتعددة والمتجددة وغير محدودة.

-**النظرية الاقتصادية:** بما أن الاقتصاد هو علم إذن فهو عبارة عن مجموع نظريات، حيث تعني النظرية مجموعة المعارف والحقائق التي أكدت التجربة صحتها وينحصر دور النظرية عموما في التنبؤ المشروط بالظواهر الاقتصادية وتتكون النظرية أساسا من:

- مجموعة التعاريف الدقيقة لمصطلحات الظاهرة المدروسة.
- مجموعة الفروض التي تحدد طبيعة البيئة والظروف التي تكون فيها النظرية.
- وضع التنبؤات الخاصة بالظاهرة.

وتتميز فروض النظرية الاقتصادية بتعددها مقارنة بالنظريات العلمية وهذا راجع إلى أن الباحث الاقتصادي لا يمكنه التحكم في العوامل المحيطة بالظاهرة المدروسة، كما لا يمكنه عزل هذه الظواهر عن العوامل المؤثرة فيها فهو يلجأ إلى الفروض ليقوم بتهيئة مناسبة للتركيز على دراسة العلاقة بين متغيرين أو ثلاثة من بين العديد من المتغيرات الاقتصادية، ولا يمكن انتقاد تلك الفروض على أساس أنها غير موضوعية لأن النظرية الاقتصادية تقوم على أساس تجريد الواقع وعزل الظاهرة من أجل الوصول إلى حقائق تفيدنا في معرفة العلاقة بين الظواهر والعوامل المؤثرة فيها.

-**النماذج الاقتصادية وأنواع التحليل الاقتصادي:** كما سبق وأن ذكرنا فإن النظرية الاقتصادية هي عملية تجريد الظواهر من أجل التركيز على دراسة علاقة مع متغير أو متغيرين وهذا ما يعرف بالنموذج الاقتصادي. ويمكن تقسيم التحليل الاقتصادي حسب طبيعة النماذج الاقتصادية إلى:

1- النماذج الاقتصادية حسب الزمن.

2- النماذج الاقتصادية حسب مستوى المعرفة وظروف التأكد.

ولتفسير ذلك نأخذ مثال عن علاقة الكميات المطلوبة مع سعرها:

1- إذا ارتفع سعر السلع x فإن الكمية المطلوبة تنخفض فورا.

2- إذا ارتفع سعر السلع x فإن الكمية المطلوبة سوف تنخفض ولكن بعد فترة

3- إذا ارتفع سعر السلع x نتوقع انخفاض الكمية فورا

4- إذا ارتفع سعر السلع x فإن الكمية بعد فترة زمنية.

نلاحظ من خلال عبارة 1 و 2 وتأكيد انخفاض الكمية بعد ارتفاع السعر لكن في حالة 1 تكون بعد فترة زمنية. ولهذا فالحالة الأولى يكون التحليل اقتصادي ساكن أما في الحالة 2 تحليل اقتصادي ديناميكي، اما في الحالة 3 و 4 فلا يوجد تأكيد لانخفاض الكمية المطلوبة. فقد يحدث أو لا يحدث وقد يحدث نتيجة عامل آخر غير السعر وهنا يظهر التحليل اقتصادي في ظروف عدم التأكد الساكن كما في الحالة 3 والتحليل اقتصادي في ظروف عدم التأكد ديناميكي كما في الحالة 4.

- انواع التحليل الاقتصادي حسب طبيعة الوحدات الاقتصادية

من المعروف أن الاقتصاد الوطني يتكون من وحدات صغيرة. يمكن تحليل سلوك كل وحدة على حدى، كما يمكن تحليل المجموع الكلي للاقتصاد الوطني ولهذا يمكن تقسيم التحليل الاقتصادي الى:

- **التحليل الاقتصادي الكلي:** ويهدف الى دراسة المجاميع الاقتصادية الكلية مثل: الاستهلاك الوطني، الدخل الوطني، المستوى العام للأسعار، العمالة الكلية الاستثمار الكلي، الادخار الكلي، فهو يدرس المشكلة الاقتصادية المتعلقة بهذه المجاميع بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي الوطني.

التحليل الاقتصادي الجزئي: ويختص هذا النوع من التحليل بدراسة سلوك الوحدات سواء كانت عبارة عن مستهلك، أو منتج، أو سوق معين لهذا نجد التحليل الاقتصادي الجزئي يركز على تحقيق الأهداف الاقتصادية للمستهلك أو منتج أو دراسة كيفية تحديد سعر سلعة معينة في السوق وتحديد الاجر الخاص بنوع معين من انواع العمل و تحديد أسعار عوامل الانتاج.

القسم الأول: نظرية سلوك المستهلك

1- مفاهيم أساسية حول سلوك المستهلك

- **تحليل مفهوم المنفعة:** يهدف النشاط الاقتصادي الى اشباع الحاجات الانسانية والحاجة هي تعبير عن الرغبة. أو هي شعور بالنقص، ومن الطبيعي ان تكون الحاجات متعددة ومتنوعة وغير محدودة ومتطور.

وكل ما يحتاجه الانسان يعتبر نافع، ولكن ليس كل ما هو نافع يعتبر ذو قيمة فالقيمة مرتبطة بالندرة. ورغم أن المنفعة هي التي تعطي للسلعة قيمة الا ان بعض السلع تتمتع بالمنفعة دون القيمة مثل الماء والهواء وعلى عكس الذهب.

وعليه يمكن القول بأن ما نحس به من رغبات يولد لدينا حاجات تدفعنا لطلب الحصول على سلع قابلة لإشباع هذه الحاجات ومن هنا تكتسب هذه السلع صفة المنفعة والتي يمكن تعريفها بأنها تعبير عن شدة الرغبة التي يبديها شخص معين للحصول على سلعة في لحظة زمنية وظروف معينة أو هي عبارة عن شعور المستهلك بالرضى والارتياح عند استهلاكه لوحدات مختلفة من سلعة ما، أو مجموعة من

السلع فهي اذن تمثل المستوى الذي يتحقق نتيجة لاستهلاك الفرد وحدة أو وحدات متتالية من سلعة معينة.

يعرف الشخص الذي يسعى الى اشباع حاجاته ورغباته بالمستهلك وهو عون اقتصادي يختص بشراء واستهلاك السلع والحصول على مستوى معين من الاشباع، والمشكلة المطروحة بالنسبة اليه هي اختيار الكميات الواجب شراءها تبعا لدخله وسلم تفضيلاته ومن هنا تمكننا نظرية المستهلك من تحليل سلوكه من خلال البحث عن تعظيم منفعته باستعمال دخله المحدود ويقصد بتعظيم منفعته:

– تحقيق اقصى اشباع باستعمال دخله المتاح.

– تحقيق قدر معين من المنفعة بإنفاق اقل مقدار ممكن من الدخل.

– **تقييم المنفعة:** لقد تعددت نظرة الباحثين الاقتصاديين الى تقييم الشعور بالرضى والارتياح لاستهلاكه لوحدات سلعية والذي يعرف بالمنفعة، لكن يمكن تلخيص هذه الآراء في اتجاهين رئيسيين:

– **القياس الكمي والترتيبي للمنفعة** : لقد افترض الباحثون الاقتصاديون الكلاسيك أن المستهلك يستطيع قياس المنفعة التي يحصل عليها عند استهلاك مختلف السلع قياسا كميا مثل قياس الوزن والطول فقياس الاطوال له وحدة متفق عليها، هذه الوحدات تم الاجماع عليها وقبولها وهي وحدة موضوعية لا يختلف عليها اثنان أما الفرض الخاص بقياس المنفعة فله وحدة قياس هي المنفعة "وحدة نفعية" ولكنها ليست موضوعية مختلفة من شخص الى آخر مثال ذلك إذا استهلك شخص 1 كلغ يحصل على 5 وحدات نفعية يمنحها المستهلك حسب دوقه وتقييم لشعور حسب المثال السابق يحصل المستهلك على منفعة مضاعفة عندما يستهلك 2 كلغ يحصل على 10 وحدات.

أما تعريف المدرسة النيوكلاسيكية الحدية فانه لا يشترط قياسها كميا على النحو السالف الذكر. ولكن يجب على المستهلك أن يكون فقط قادرا على ترتيب تفضيلاته تنازليا حسب أهميتها. A على B و B على C.